الوسط المتضائل

إيكيهارد إيرنست

اتجاهات سوق العمل تبشر بعض العاملين بفردوس، ولكن تنذر غالبيتهم بجحيم مستمر

يبدو أن العاملين بأجر في كل بلدان العالم واقعون في شراك الركود. فالبطالة العالمية لا تزال مرتفعة، وخصوصا في بعض الاقتصادات المتقدمة، وفي كل عام تدخل أعدادٌ أكبر من العاملين سوق العمل. ويجب خلق أكثر من ٦٠٠ مليون وظيفة على مدى العقد القادم لتوفير فرص عمل لأكثر من ٢٠١ مليون شخص عاطلين عن العمل في الوقت الحالي والذين سيبدأون البحث عن عمل (ILO, 2015).

ورغم أن بعض البلدان، مثل الولايات المتحدة، قد أبدت في الآونة الأخيرة تحسنا كبيرا في معدلات البطالة لديها، فلا يزال عدد أكبر من البلدان يواجه صعوبة بالغة في إيجاد مصادر جديدة للوظائف والدخل. وقد أدت كثرة الباحثين عن عمل إلى ركود الأجور حتى مع نمو الإنتاجية (الناتج للعامل)، مما زاد من انعدام المساواة في كثير من البلدان.

إلا أن الأمور تتغير حاليا. وتقوم التحولات الأطول أجلا — مثل تراجع وظائف الطبقة المتوسطة، واستمرار تداعيات الأزمة المالية العالمية، وأيضا تضاؤل القوة العاملة على مستوى العالم — في الوقت الراهن بتشكيل أسواق العمل على مستوى العالم. وفي حين تبدو المشكلة اليوم وجود وفرة فائضة في عدد العاملين، ففي السنوات القادمة ستتضاءل القوى العاملة العالمية. ويمكن أن تؤدي هذه التحولات إلى تقييد النمو، ولكن ينبغي أيضا أن تساعد على تصحيح بعض الاختلالات الحالية في سوق العمل التي حالت دون مشاركة العاملين في مكاسب الإنتاجية. إلا أن المستفيدين، سيظلون في المقام الأول العاملين أصحاب المهارات المرتفعة. ولن تكون فرص

العمالة الأقل مهارة بنفس الإشراق، وهو خبر غير سار، ليس لهم وحدهم، ولكن للجهود الرامية إلى الحد من انعدام المساواة.

عدم المساواة قد يتزايد

أدى التدهور المستمر في تفاوت الدخل على مدى العقود الثلاثة الماضية إلى جذب قدر كبير من الاهتمام وظل بؤرة تركيز للجدل العالمي بشأن السياسات منذ نشر كتاب رأس المال في القرن الحادي والعشرين (*Capital in the Twenty-First Century* (Piketty)) في عام ٢٠١٤. وإحقاقا للحق، فإن تزايد حصة الثروة والدخل التي تؤول إلى أعلى ١٪ من السكان وتراجع حصة العمالة من الدخل لم تكن غائبة عن الأنظار في السابق. إلا أن هذه التطورات كانت تعزى في كثير من الأحيان إلى تراجع في إقامة اتحادات وإلى تزايد المنافسة التي تعززها العولمة — وكلاهما أمران كان يتصور أنهما يفضيان إلى معدل أعلى ووتيرة أسرع من النمو العالمي ويتوقع أنهما يعودان

لم تعد وظائف الطبقة المتوسطة، في عدة مناطق متوسطة الدخل، تتوسع بدرجة كبيرة.

بالنفع على الجميع (على سبيل المثال، دراسة Jaumotte and Tytell, 2007).

إلا أن هذه النظرة أصبحت موضع شك منذ وقوع الأزمة المالية العالمية التي بدأت في عام ٢٠٠٨، لأن انحرافات كبيرة في توزيع الدخل عن المتوسطات التاريخية حدثت في وقت من التقلب الشديد للنمو الاقتصادي. وقد دفع ذلك بعض المراقبين إلى القول بأن خفض تفاوت الدخل من شأنه أن يعزز الاستقرار الاقتصادي الكلي — ليضيفوا بذلك علة اقتصادية إلى ضرورة أخلاقية محضة لزيادة المساواة في توزيع الثروات. ويركز الجدل الحالي في السياسات على التغيرات في الضرائب لمعالجة التفاوت دون إعطاء الاعتبار الواجب للضرر الذي يمكن أن يترتب على الزيادات في ضرائب الدخل أو الملكية على خلق الوظائف والابتكار والنمو (راجع باب «عودة إلى الأساس: الضرائب في الواقع العملي» في هذا العدد من مجلة التمويل والتنمية). والأهم من ذلك أن هذا الجدل بشأن السياسات لا يأخذ في الاعتبار بالقدر الكافي القوى الأطول أجلا التي تشكل الاتجاهات العامة صوب انعدام المساواة.

ويكشف التحليل الدقيق للاتجاهات العامة لسوق العمل أن هناك تحولا جاريا في الوظائف من الوظائف التي جرت العادة على أنها تخص الطبقة المتوسطة في قطاعي الصناعات التحويلية والخدمات إلى كل من المهن مرتفعة المهارات ومنخفضة المهارات على حد سواء. ويشكل هذا التحول أساسا لجزء كبير من الديناميكيات المشاهدة في انعدام المساواة. وفعليا، يبدو أن أجهزة الكمبيوتر والروبوت قد اتخذت أخيرا موقعا محوريا في عملية الإنتاج، بقضائها على عدد كبير من الوظائف التي تركز على المهام الروتينية. ولم يعد هذا التحول مقصورا على الصناعات التحويلية، حيث تولت أجهزة الروبوت مهمة سير النقل منذ وقت مضى. بل إنه في كثير من المهن في قطاع الخدمات — مثل المحاسبة والرعاية الصحية — أصبحت أجهزة الكمبيوتر تتولى نسبة أكبر فأكبر من العمل — على سبيل المثال، بالمساعدة في تحضير الضرائب أو توفير أدوات تشخيص للأطباء. وبالنسبة لمن يملكون مهارات تكمل هذه المهام "الروتينية"، تخلق الحوسبة فرصا جديدة لتحقيق مكاسب في الإنتاجية والأجور (Autor, 2014).

ولكن عددا أكبر بكثير من الأشخاص، لا سيما الذين كانون يؤدون هذه المهام، مضطرون إلى التنافس من أجل الحصول على حصة أصغر حتى من ذي قبل من وظائف مماثلة أو الانصراف إلى مهن أقل مهارة غالبا ما تصاحبها خسارة كبيرة في الدخل المتاح للإنفاق. وفي المتوسط، لا تمنع هذه الاتجاهات العامة حدوث زيادات في المستقبل في الإنتاجية ومستويات المعيشة، ولكن توزيع هذه المكاسب حتى الآن يبدو أنه قد«فرغ الطبقة الوسطى من محتواها»، بترك عدد أكبر نسبيا من الوظائف على طرفي المهارات المرتفعة والمهارات المنخفضة في مقياس الوظائف.

التغيرات تحدث بدرجة كبيرة في الاقتصادات المتقدمة

يبدو أن التحول في وظائف بعض المهن الناتج عن هذه التغيرات التكنولوجية يؤثر بصفة غالبة على الاقتصادات المتقدمة (راجع الرسم البياني ١). ففي عدد كبير من الاقتصادات النامية، لا يزال التحول الأقرب إلى ما هو متعارف عليه من المهن منخفضة المهارات إلى المهن متوسطة المهارات ومرتفعة المهارات هو الغالب مع انتقال الأشخاص من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية للعمل في مجال الصناعات التحويلية أو الخدمات صغيرة النطاق. وقد أدى ذلك إلى خفض كبير في كل من معدلات الفقر والوظائف الضعيفة على مدى العقدين الماضيين وإلى ظهور طبقة متوسطة في معظم بلدان العالم النامي. وتوجد لدى الاقتصادات النامية الأكثر رخاء قدرة على المساهمة في النمو العالمي من خلال الزيادة الكبيرة في القدرة الشرائية (ILO, 2013). ولكن حتى في هذه الاقتصادات، تظهر بوضوح الآثار المبكرة للتغيرات التكنولوجية التي تنقل العاملين بعيدا عن وظائف الطبقة المتوسطة.

وكما يبين الرسم البياني ١، لم تعد وظائف الطبقة المتوسطة، في عدة مناطق متوسطة الدخل، تتوسع بدرجة كبيرة، حتى وإن كانت الحصة التي تشغلها في مجموع الوظائف أصغر بكثير من حصتها في الاقتصادات المتقدمة. وقد دفع ذلك بعض المراقبين إلى القلق بشأن العدول عن التصنيع

الرسم البياني ١

طاقة العقول

لا تزال كل مناطق العالم تقريبا تشهد جفافا في الأعمال اليدوية غير الروتينية، وبالدرجة الأولى في مجال الزراعة (عدا في الاقتصادات المتقدمة، حيث جفت منذ زمن طويل)، في حين يتزايد الطلب على الوظائف المعرفية مرتفعة المهارات.

(التغير في حصة المهن، بالنقاط المئوية، ٢٠٠٠–٢٠١٣)

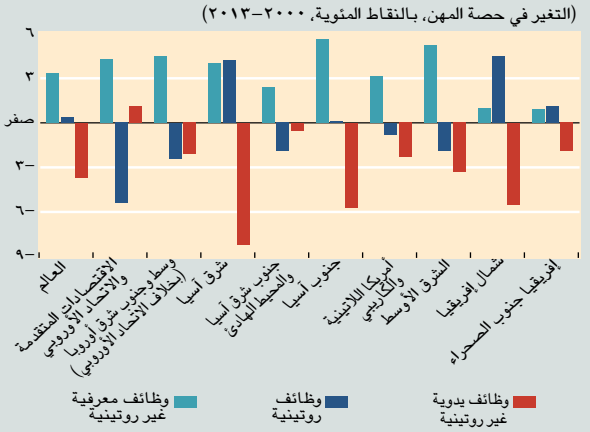

المصدر: ILO (2015).

ملحوظة: مع تطور الاقتصادات، ينتقل عمال الزراعة غالبا إلى المناطق الحضرية، حيث يملؤون وظائف روتينية مثل المهن الأساسية أو الأعمال المتعلقة بالأقمشة. وحتى الآن، لم تمض الأتمتة في الاقتصادات النامية إلى الحد الذي بلغته في الاقتصادات المتقدمة، وهو ما يفسر سبب حدوث زيادة في الثقل النسبي للوظائف الروتينية على المستوى العالمي وفي كثير من المناطق النامية. إلا أن الأتمتة تحدث في هذه المناطق أيضا، وهو ما يفسر السبب في أنه في بعض البلدان التي تسعى إلى اللحاق بالركب، تم بالفعل بلوغ النسبة القصوى من الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية.

في توقيت سابق لأوانه: فالديناميكيات التكنولوجية العالمية في هذه الاقتصادات، التي كان ينظر إليها باعتبارها تسعى إلى اللحاق بالاقتصادات المتقدمة، يمكن أن تخضع الوظائف متوسطة المهارات لضغوط في فترة أسبق بكثير في الاقتصادات متوسطة الدخل منها في الاقتصادات المتقدمة وربما تحد كثيرا من آفاق النمو لهذه الأسواق الصاعدة (Rodrik, 2013).

ولكن بقدر ما قد يبدو ذلك مخالفا للبديهة في بيئة البطالة المرتفعة اليوم، فإن أحد التهديدات الكبيرة التي سيواجهها النمو العالمي في المستقبل يأتي من اتجاه آخر طويل الأجل هو التراجع التدريجي في معدل نمو القوة العاملة. فقد بدأ بالفعل عدد الداخلين الجدد في سوق العمل يتضاءل، بالدرجة الأولى في الاقتصادات المتقدمة، وإن كان ذلك يحدث أيضا في عدد من اقتصادات الأسواق الصاعدة، لا سيما في آسيا. وفي الوقت الراهن، تنكمش القوة العاملة من الشباب بنحو ٤ ملايين شخص سنويا على مستوى العالم. وفي كثير من البلدان التي تشهد تحسنا مستمرا في مستويات المعيشة، يشارك العاملون في سن العنفوان (بين ٢٥ و ٥٤) أيضا (الذين يعملون أو يبحثون عن عمل) بصورة أقل نشاطا من الماضي. ويدل ذلك جزئيا على مكاسب الدخل، حيث تكون المشاركة في القوة العاملة مرتفعة في الغالب عندما تعاني الأسر المعيشية من الفقر المدقع والدخول المتقلبة، مما يرغم جميع أفراد الأسرة على البحث عن عمل، وتقل غالبا عندما تتحسن الأوضاع.

وإضافة إلى ذلك، فنظرا لأن الطبقة المتوسطة توسعت في اقتصادات تتمتع بمستويات معيشية أعلى، يقضي الأشخاص في الغالب سنوات أطول في التعليم، وهو ما يرفع مستوى المهارة في المتوسط. ومن حيث المبدأ، ينبغي أن يساعد ذلك على موازنة بعض الآثار السلبية التي يحدثها تضاؤل القوة العاملة على النمو. إلا أنه يتوقع أن تنمو القوة العاملة العالمية بوجه عام بوتيرة أبطأ بكثير – بأقل من ١٪ سنويا في عشرينات هذا القرن، مقارنة بنسبة ١,٧٪ سنويا خلال التسعينات. وسيؤدي انخفاض نمو القوة العاملة إلى خفض النمو العالمي بنحو ٠,٤ نقطة مئوية. وسيكون بطء النمو حادا بصورة خاصة في الاقتصادات المتقدمة، التي توجد لديها في المتوسط قوة عاملة أكثر مهارة.

آثار الأزمة العالمية

يواجه النمو العالمي تحديات أكبر من مجرد تفاوت الدخل وتباطؤ نمو المعروض من العمالة. فستظل الآثار طويلة الأجل الناجمة عن الأزمة المالية العالمية تشكل عبئا على النمو أيضا. ولا تزال معدلات الاستثمار أدنى بكثير من مستويات ما قبل الأزمة، لا سيما في بعض الاقتصادات المتقدمة. وإضافة إلى ذلك، لا تزال هناك حالة كبيرة من انعدام اليقين لدى المؤسسات التجارية بشأن السياسات الملموسة التي ستضعها الحكومات لمعالجة آثار الأزمة، مما يخلق حالة من انعدم الأمن لدى الشركات التجارية فيما يتعلق بمصادر الطلب على سلعها وخدماتها في المستقبل. ويؤدي ذلك إلى خفض الاستثمار وتقليل الوظائف الجديدة (راجع الرسم البياني ٢). وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أنه بالنسبة لبعض البلدان، تعزى نسبة تصل إلى ٣٠٪ من الفرق بين مستويات البطالة الحالية ومستوياتها قبل الأزمة إلى ارتفاع مستوى انعدام اليقين في قطاع الأعمال. وقد أدى نقص الديناميكية الذي أعقب إخفاق شركة ليمان برازرز الاستثمارية في وول ستريت في سبتمبر ٢٠٠٨ إلى زيادة كبيرة في معدلات البطالة الممثلة للاتجاه العام، وصلت في بعض البلدان إلى ٤ إلى ٥ نقاط مئوية (ILO, 2014).

وعلاوة على ذلك، أدى ضعف آفاق الوظائف إلى بطء معدل دوران سوق العمل، أي عدد الموظفين الذين يتركون الشركات لاقتناص فرص عمل في أماكن أخرى. ويؤدي ذلك إلى إعاقة مكاسب الإنتاجية لدى الشركات التجارية لأن جزءا كبيرا من تلك المكاسب يأتي في صورة معدات جديدة وإعادة لتنظيم العاملين داخل الشركات وفيما بينها. ومن المثير للاهتمام أن معدل دوران سوق العمل (ويسمى أيضا متماوج) أسهم في نمو الإنتاجية بدور أكبر من العوامل الأخرى بعد الأزمة مباشرة. إلا أن المعدل الكلي لمعدل دوران سوق العمل تراجع بعدها، وتراجع كذلك نمو الإنتاجية (ILO, 2015).

وأدى ارتفاع البطالة إلى جانب بطء نمو الناتج وعدم المساواة في توزيع مكاسب الإنتاجية إلى الانتقاص بدرجة أكبر من حصة العاملين من الدخل في الاقتصاد العالمي. وكانت سنة الأزمة هي السنة الوحيدة التي استفاد خلالها العاملون بأجر من مكاسب الدخل التي تجاوزت إنتاجية العمالة التي كانت متضائلة آنذاك، وهو ما يرجع بدرجة كبيرة إلى أن الأجور الحقيقية قاومت التراجع الحادث في الاقتصادات المتقدمة. ولكن في السنوات التالية، أبطأت الأجور

ستظل الآثار طويلة الأجل الناجمة عن الأزمة المالية العالمية تشكل عبئا على النمو أيضا

مرة أخرى نمو الإنتاجية، لتواصل الاتجاه السائد في عقود ما قبل الأزمة. ورغم أنه قد يكون صعبا في الظروف الراهنة أن نرى ما الذي يمكن أن يغير ذلك الاتجاه، فالحقيقة أن تراجع المعروض من العمالة على المستوى العالمي المبين أعلاه سيساعد على دفع الأجور إلى مستويات أعلى من نمو الإنتاجية — في بعض البلدان، قريبا جدا.

وسيساعد بطء نمو القوى العاملة الباحثين عن عمل حاليا على العثور على وظائف جديدة بسهولة أكبر. ويتوقع أن تنخفض البطالة بصورة كبيرة على مدى السنوات القادمة، لا سيما في البلدان التي

الرسم البياني ٢

انخفاض اليقين

عندما يقل انعدام اليقين، يزداد الاستثمار وتخلق وظائف بوتيرة أسرع في الاقتصادات المتقدمة بوجه عام.

(معدل خلق الوظائف، ٪، المتوسط السنوي، ١٩٩٢–٢٠١٣)

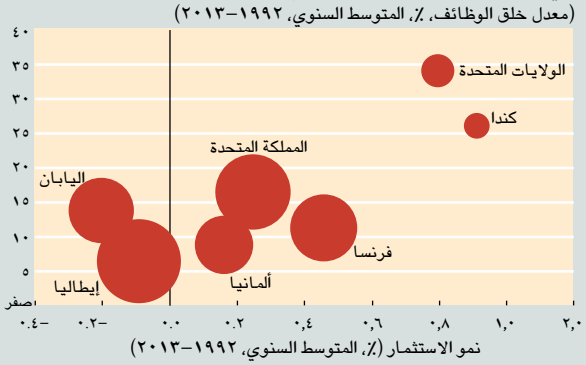

المصدر: قاعدة البيانات المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، التابعة لمنظمة العمل الدولية؛ وقاعدة بيانات آفاق الاقتصاد، التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ ودراسة Ernst and Viegelahn (قيد الإصدار).

ملحوظة: يبين الرسم البياني العلاقة طويلة الأجل بين نمو الاستثمار الثابت ومعدلات خلق الوظائف في مجموعة السبعة التي تضم الاقتصادات المتقدمة. ويمثل حجم الفقاعات متوسط حالة عدم اليقين المصاحبة لتعيين موظفين على المدى الطويل. ويحسب عدم اليقين باعتباره الفرق بين نوايا التعيين والتعيين الفعلي.

تبلغ فيها البطالة مستويات مرتفعة للغاية. وتنعكس هذه الظاهرة بصورة غير كاملة في معدل البطالة العالمية لأن البلدان التي تتحول إلى اقتصاد يقوم بدرجة أكبر على التصنيع ستشهد زيادة في البطالة. إلا أن معدلات البطالة المرتفعة تلك ستكون مصحوبة في الغالب بزيادة في جودة الوظائف وتحسن في أوضاع العمل مع انتقال الأشخاص من الوظائف ذات الأجور المتدنية في المناطق الريفية وفي القطاع غير الرسمي إلى وظائف أعلى أجرا في المناطق الحضرية وفي القطاع الرسمي. وينبغي لهذه الاتجاهات في مجموعها أن تزيل بعض الضغوط التي تجعل نمو الأجور منخفضا.

نمو الأجور بوتيرة أسرع

أدى ارتفاع معدلات البطالة الممثلة للاتجاه العام عقب الضعف العام في زيادة النمو والاستثمار إلى رفع معدل البطالة إلى المستوى الذي غالبا ما تنمو فيه الأجور بوتيرة أسرع أثناء تعافي أسواق العمل. وتؤدي طبيعة التعافي المطولة إلى نمو الأجور بوتيرة أسرع، حتى وإن ظلت معدلات البطالة أعلى بكثير من مستوياتها قبل الأزمة. وفي البلدان التي تتوافر عنها بيانات كافية، يظهر هذا الأثر بوضوح في عدم تأثر الأجور سلبا نتيجة لضغوط في هذا الاتجاه يمارسها العاطلون عن العمل لمدة ١٢ شهرا أو أكثر.

ويجد الأشخاص الذي يظلون عاطلين عن العمل لفترة طويلة صعوبة في العثور على وظيفة، وحتى الذين لا يمانعون في قبول أجور أدنى بكثير لا يكونون بالضرورة قادرين على العودة إلى العمل بسرعة. وتتردد الشركات في تعيين باحثين عن العمل ظلوا عاطلين لفترة طويلة، خشية ألا تكون لديهم المهارات أو الدوافع المطلوبة. ونتيجة لذلك، يكون الدور الذي يسهم به العاطل عن العمل لفترة طويلة في التأثير على ديناميكية الأجور محدودا نسبيا. إلا أن هذه المجموعة بالضبط ومتوسط مدة البطالة هي التي زادت خلال الأزمة، بحيث تتفاعل الأجور مع التقلبات فقط في المجموعة الأصغر بكثير التي تضم عاطلين عن العمل لفترة قصيرة (Gordon, 2013).

ومن المتوقع أيضا أن يؤدي التحول في الطلب على العمالة إلى المهن مرتفعة المهارة إلى التأثير على الأجور. ومع استمرار الحرب الدائرة عالميا على المواهب، لن يكون لأصحاب المهارات المناسبة فرص عمل كثيرة فحسب، بل إنهم سيكونون قادرين على تأمين حصة أكبر من مكاسب الإنتاجية التي يولدونها. ويقدر بعض المراقبين أن الطلب على أصحاب المواهب في الاقتصادات المتقدمة مثل ألمانيا والولايات المتحدة يمكن أن يتجاوز المعروض في فترة غير بعيدة هي عام ٢٠١٥. ويمكن أن يؤدي الطلب إلى زيادة الضغوط لجذب الموظفين الأعلى موهبة مع تحسن أوضاع العمل، وترتيبات تقاسم الأرباح، وارتفاع المرتبات الأساسية (Conference Board, 2014). وسيعني ذلك نموا أسرع في الأجور بوجه عام، ولكن ربما فقط للقلة المحظوظة وليس لكاسب الأجور المتوسطة.

المستفيدون قلة

تتباين ديناميكة حصة الدخل من العمل وعدم المساواة في الدخل. فالمتوقع أن تنمو الأجور بوتيرة أسرع من الإنتاجية، على الأقل في الأجل المتوسط، بالنظر إلى التغيرات في المعروض العالمي من العمالة (راجع الجدول)، إلا أن الجزء الأكبر من تلك الزيادة لن يحدث إلا لفئة قليلة من العاملين المهرة، لا تزيد نسبتهم على ٢٠٪ من مجموع القوى العاملة العالمية. ومن ثم، فعلى عكس الاتجاهات المسجلة على مدى العقود الثلاثة الماضية، فإن تفاوت الدخل بين العاملين وحصة الدخل من العمالة — أي توزيع الدخل بين العاملين وأصحاب رأس المال — سيتغير في اتجاهات مختلفة، مما يزيد من تعقيد عمل صانعي السياسات.

ثمار النمو

رغم أن الإنتاجية نمت بوتيرة أسرع من الأجور قبل الأزمة المالية العالمية وبعدها، فمن المتوقع أن يتغير ذلك قريبا.

	٢٠٠٠-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩	٢٠١٠-٢٠١٣	٢٠١٤-٢٠١٦	٢٠١٧-٢٠١٩
نمو الأجور	٢,٣	١,٧	٢,٠	٢,٢	٣,٠
نمو الإنتاجية	٢,٥	-٠,٦	٢,٦	٢,٤	٢,٩

المصدر: دراسة: ILO (2015).
ملحوظة: تستند البيانات إلى عينة من ١٠٧ بلدان. وتمثل بيانات ٢٠١٤ وما بعده توقعات.

ولن يقتصر الأمر على أن توزيع مكاسب الإنتاجية سيفيد أصحاب المهارات المرتفعة فحسب؛ بل إن معدل النمو الكلي للاقتصاد العالمي سيظل خاضعا لضغوط، لا سيما في ظل التوقع بتباطؤ وتيرة معروض العمالة عالميا. والواقع أن تسارع وتيرة نمو الأجور المرجح سينتقص من الأرباح المتاحة للاستثمارات المستقبلية، مما يقلل بدرجة أكبر من شهية الشركات واستعدادها لتوسيع قدراتها. ويعني ذلك أن المعدل البطيء الحالي للنمو المحتمل يرجح أن يستمر في الأجل المتوسط، وهو ما سيلحق الضرر باقتصادات الأسواق الصاعدة ويمنعها من اللحاق بالاقتصادات المتقدمة ومن الحد من الفقر بدرجة أكبر. ويشير ذلك كله إلى أن هناك فردوسا محتملا يلوح في الأفق للعاملين، تنخفض فيه البطالة، وتتحسن فيه ظروف العمل، وتزيد فيه المرتبات. ولكن يرجح ألا يُسمح بدخول ذلك الفردوس إلا لأصحاب المهارات المناسبة – وعلى حساب بطء تحسن المستويات المعيشية والحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ■

إيكيهارد إيرنست هو رئيس فريق السياسات الاقتصادية الكلية الداعمة لخلق الوظائف في منظمة العمل الدولية.

المراجع:

Autor, David H., 2014, "Polanyi's Paradox and the Shape of Employment Growth," paper presented at the Federal Reserve Bank of Kansas City Jackson Hole Economic Policy Symposium, August 22.

The Conference Board, 2014, From Not Enough Jobs to Not Enough Workers: What Retiring Baby Boomers and the Coming Labor Shortage Mean for Your Company *(New York).*

Ernst, Ekkehard, and Christian Viegelahn, forthcoming, "Hiring Uncertainty: A New Labour Market Indicator" (Geneva: International Labour Organization).

Gordon, Robert J., 2013, "The Phillips Curve Is Alive and Well: Inflation and the NAIRU during the Slow Recovery," NBER Working Paper No. 19390 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research).

International Labour Organization (ILO), 2013, Global Employment Trends 2013 *(Geneva).*

———, *2014,* Global Employment Trends 2014: The Risk of a Jobless Recovery *(Geneva).*

———, *2015,* World Employment and Social Outlook: Trends 2015 *(Geneva).*

Jaumotte, Florence, and Irina Tytell, 2007, "How Has the Globalization of Labor Affected the Labor Income Share in Advanced Countries?" IMF Working Paper 07/298 (Washington: International Monetary Fund).

Picketty, Thomas, 2014, Capital in the Twenty-First Century *(Cambridge Massachusetts: Harvard University Press).*

Rodrik, Dani, 2013, "The Perils of Premature Deindustrialization," Project Syndicate, October 11.